

عقائد عوالمى العلامة السبائكوتى
على شرح العقائد القصدية

وفى ذيلها كتاب
مهم فى الخلافات
ولم تطبع بعد

أمر الوفا بوقفه فادوم العمل
والفقراء الباكى فى مدرسة
شيخ ابوالوفاء راجع الوفا

قال اسمعى رأيت بالبادية امرأة حسناء على
وجهها خال فقلت فأمسك قالت مكنت فقلت
يا هذه النقطة السوداء قالت هي حجر الاسود
فقلت ارى ان اطوف الكعبة واقبل الحجر الاسود قالت
لم تكونى بالعبية الا شق الافق فخرجت لسمي
من الذهب واعطيتها قالت ان شئت طوفى
الكعبة وان شئت قبل الحجر الاسود وان شئت
دخلت بيت الحرام



تاريخ ما بين آدم والطوفان الفان وما بينان واربعون سنة
وما بين نوح و ابراهيم الف واربع مائة وعشرون سنة
وما بين ابراهيم وموسى مائة وسبعين سنة
وما بين موسى وداود خمسمائة سنة
وما بين داود وعيسى الف وما بينان سنة
وما بين عيسى ومحمد سول الله ستمائة سنة
ومحمد سنة الالف وسبعائة وثلثين سنة

وقفه هذه الكتب مدرسى
محمود بن درويش بن
ابن يوسف

ورق ٧٩
طبر ٢٥
نسخة ٢١٢
من العقائد

وقفه كنفخانه مدرسة جليلة محمود

كل سنة ٨٥٠

سكوني هاشية بسم الله الرحمن الرحيم جدول الدواني في المقاييد

قوله وهو انسان الضمير راجع الى المفظ بنى المذكور صريحا فان التبيين مستفاد
من التام فما قبل انه راجع الى المطلق المذكور ضمنا توهم والتعريف لفظي ولذا جاز
اخذ النوع فيه قوله لتبليغ اى الحكمة والمصلحة في بعض ذلك وعدم ترتيبها
بواسطة مصلحة اخرى لا يضر كما في بعض انبياء بنى اسرائيل الذين ماتوا قبل
الوصول الى نبي ارسلا اليهم قوله وعلى هذا لا يشمل اى على هذا التعريف
لا يشمل النبي من اوحى اليه كماله في نفسه اى لا يكون نبيا ولا ازم التعريف بالاختصاص
وذا لا يجوز وليد مقصود الشرح نقضا للتعريف بخبره منه والافعال
وهذا لا يشمل بدون لفظ على فكل الاماظير ان نقض للتعريف والاشتغال
ياجوز عنه بمفرد على كلام الشرح قوله الا ان يتكلف في التعريف ويقال
بالتعريف الاعتبارى فانه حيث تلقى الوحي بمفرد ومن حيث عمله بما اوحى اليه بمفرد
اليه فيصدق انه بمعنى الخلق قوله وتخص بمن هو صاحب شريعة او كتاب بشكل
باسم العمل فانه كان رسولا لقوله تعالى شانه وكان رسولا نبيا مع انه لم يكن صاحب
شريعة ولا كتاب لان هو اولاد ابراهيم هم كانوا في دينه اللهم الا ان يتكفى بوجود
الكتاب معه ولا يشترط الانزال اليه فانه كان معه صحف ابراهيم قوله واستفاد
من النبي هـ اى اشتقاق النبي بالمعنى المذكور من النبى بمعنى الجدلية فربب بسببه ويؤيده
مجده على نبياء وانبياء وفرة نافع في جميع القرآن بالهزة الا انه لما التزم العرب
ابدا الهزة بالياء وادغام الهمزة على انبياء فوسخروا سحبا وليس
المراد انه اشتق النبي بمعنى المخبر ولا شتم اطلق على المعنى المذكور اطلاقا للعام على
الخاص كما يتوهم فاورد عليه انه على هذا التقدير ايف مقول فلا يصح مقابلة
بقوله او مقول من النبي هـ فانه لم يثبت فعل بمعنى مفعول لا عند البعض حيث
قال الشاعر من ربحانة الداعي السميع نعم لو ثبت نبأ بمعنى خبر كما في الصحاح
كان النبي مشتقا من النبى بمعنى الاخبار فيكون فعلا بمعنى فاعل لكن صاحب المقاييد

واليه يفتي نيكره **قوله** ومن البتة بالواو والهمزة فانه على الوجهين بمعنى ما ارتفع
 من الارض كما في القاموس فهو اشتقاق من الجاء كما اشتقاقه من البناء بمعنى
 المنير وانما ذكره **الشارح** من انهما بمعنى الارتفاع فلم يوجد في الكتب المعبرة
 في اللغة **قوله** ومنقول من النبي بالهمزة وغير الهمزة بمعنى الطريق لكونه طريقا
 الخلق الى الله تعالى **قوله** للبعد الخارج الى الاشارة الى جهة معينة في الجسد
 وهو نحو صلي الله عليه وسلم **قوله** والمراد به الفرد الكامل اه فيكون اللام للجسد
 فانه كما له كانه الجسد كله كما في زيد الشجاع **قوله** فانه فرق الكفر يمكن ان يقال
 الكفر ملة واحدة فجميع فرق الكفر فرقة واحدة **قوله** اقل التاكيد اي تثبت
 الاتفاق وتقريره وانه متحقق لا محالة في الكشاف في تفسير قوله تعالى فيكفلكم
 معنى سين انه كائن لا محالة وان نأخذ الرصين قال الفاضل البيهقي في حاشيته
 نافذ في المص الاصل في السين التاكيد لانه في مقابلة لن قال سبيويه ان لن
 الفعل في مقابلة ما فعل وفيه ايضا في تفسير قوله تعالى اولئك سيدهم الله سين
 تقيد وجود الرحمة لا محالة فهي تؤكد الوعد كما تؤكد الوعيد في قوله ما تنقم منهم
 يعني انك لا تقوتني وان يسطوا عندك وكحوه سبحانه يجعلهم الرحمن وداوس
 يعطيك ربك فزني وسوف نفيهم اجورهم ولا يخفى ان كلاما صريح في ان السين
 وسوف مستعملان في الآيات الكريمة لمجوع معنى التاكيد والاستقبال وان مدلوله
 تأكيد مضمون الاثبات في الاستقبال كما ان مدلول لن تأكيد المضي في الاستقبال فمعنى
 السين في الحديث تأكيد بثبوت الاتفاق في الاستقبال وانه كائن لا محالة وان تأخر
 لمصلحة والاشارة توهم ان التاكيد مفاد المجازي وان مفاد التحقيق الاستقبال القوي
 فرد فيهما مع تقديم المجازي فاحاج الى بيان العلاقة بقوله فان ما هو متحقق
 الوقوع قريب يعني ما هو متحقق وان كان بعيدا فهو قريب ولذا قيل ما بعد ما فات
 وما اقبل ما هو آت فاستعمل لفظ السين الموضوع للآزم اعني الاستقبال
 القوي في المذموم اعني تحقق الوقوع ولا يخفى انه لا يصح التردد بين المعنى المجازي
 والحققي الا اذا كان المجازي مضمنا للكثرة او يحتاج المعنى الحققي الى ارتكاب
 تكلف ولو سلم انه مستعمل في التاكيد فقط فالأظهر انه مبني على التجرى غير الاستقبال

في

الافراق



ولا يحتاج الى بيان العلاقة **قوله** كما قيل في قوله تعالى ان اراد ان سوف فيه مجرد
 التأكيد فيط فانه نص في الكشف ان معناه ان الاعطاء كائن لا محالة وان
 تأخر لما في التأخير من المصلحة وان اراد ان لام الابتداء فيه مجرد التأكيد كما قال
 في الكشف في نفسه قوله سوف اخبر حيا فان قلت لام الابتداء على المضارع
 يعطى مع الحال فكيف جاءت حرف الاستقبال قلت لم يجامعها الا مصلحة
 للتأكيد كما اخلصت الرخصة في باب الله لتعويض واضمحلال عنها معنى التعريف
 انتهى فالتأيد ليس بشئ لان الجواز يكفي وجود العلاقة ولا يتوقف على استيع
 وان يتوقف عليه كما هو مذهب البعض فلا بد من النقل في **السين قوله** اشارة
 اه بان يراد بزمان الحال الذي ريد الاستقبال بالنسبة اليه زمان حيواته عم
 فان زمان الحال عبارة عن اواخر الماضي واول المستقبل وهو يختلف بحسب
 الاعتبار لكن لا يخفى ان هذه الاشارة ليس فيها كثرة فائدة فانه اجازع ان يف
 ومجرة له صلى الله عليه وسلم سواء وقع في حيواته او بعدها **قوله** وما يتوهم من
 الشبهة المذكورة في عقائد الشيخ التوريشي اوردته على ان حمل الحديث على الفرق
 المشهورة كما هو مظهر في الكتب بعيد **قوله** اصول المذاهب اه الى التي
 تشعب عنها المذاهب اقل من هذه العدد لانها على ما ذكره ثمانية كما في الموقف
 اوسعة كما في الغنية والتمهيد واربعة كما في الملل والنحل **قوله** على ما يعم الفروع
 اه لان المعقولة على ما قال في المواقف تشعب الى عشرين والشيعة الى اثنين
 وعشرين والخوارج الى عشرين والمرجئية الى خمس والنجارية الى ثلث والجمانية
 والمتبعية والناجية فهذه ثلث وسبعون فرقة لكن بعض تلك الفرق تشعب
 الى فرق كما ناجية تشعب الى الاشعرية والماتريدية واصحاب الحديث وكذا
 الاباضية من الخوارج تشعب الى اربع والنعانية منها الى اربع وحي يكون الفرق
 اكثر من هذا العدد ومن هذا البيان يعلم انه لو حمل على الفروع فقط كان ايضا اكثر من
 هذا العدد الا انه لم يتفرض له لكونه بعيدا **قوله** لا مستند له اي لا مستند للحمل على
 اصول مطلقا وما يعم الفروع لم لا يحمل على الاصول التي بينها مخالفة معتد بها بان يكفر بتلك
 المخالفة بعضها ببعض ولا شك انها بهذه العدد لان الفرق المذكورة من كل واحد

في المقترنة والشيعة والخوارج والمرجئة والنجارية والمنشئة يكفر بعضهم بعضا
 فيكون عددا لاصول الالهائكة علم ما يقال اثنين وسبعين والناجية واحدة لانهم
 لا يكفر بعضهم بعضا فتدبر فانه ضفي على الناظرين **قوله** وقد يقال لعلمهم بغير ان المراد
 مطلق الفرق كما هو الظاهر ومنع الحديث انهم يملفون في وقت ما الى هذا العدد وان
 زادوا ونقصوا في الكثر الاوقات **واعلم** ان الاعتراض المذكور وجوابه مبني على ان
 المراد الافتراق في الدنيا وما اذا اريد الافتراق في الآخرة فلا اشكال وكذا
 الاشكال الآتي والامام حجة الاسلام حماد بن عمار عن الافتراق في الآخرة وهو الظاهر في الحديث
 الا ان موافقة الحديث الذي رواه الترمذي ان بني اسرائيل افترقت على اثنين
 وسبعين مدة وتفرقت امتي على ثلث وسبعين مدة كلهم في النار الا واحدة
 قالوا من هي يا رسول الله قال ما انا عليه واصحابي يفتضون الحمل على الافتراق
 في الدنيا كما عليه الجمهور **قوله** في حيث الاعتقاد لا قرينة على هذا التقييد في الحديث
 الاصحاح المعنى على طريقة أهل السنة والظاهر ان يقال كلهم في النار لاجل الافتراق
 المذكورة الا واحدة فان افتراقهم ليس موجبا لدخول النار لكونهم ثابتين
 على ما عليه رسول الله واصحابه وليس افتراقهم الى بدعة توجب الضيق او
 الكفر ولا يدخلون لاجل الافتراق في النار وهذا لا ينافي دخولهم فيها للتقصير
 في العمل وما قيل ان المراد ان كل واحد من تلك الفرق يدخل النار الا الفرقة
 الناجية فان كل واحد منها لا يدخل النار فليس ان لفظ كل اذا اضيف
 الى المعرف المجموع فهو شمول افراد ما اضيف اليه لا لاجزائه وانما يكون شمول الا
 جزاء اذا اضيف الى المفرد المعرف نص عليه في المفتي فيكون منع كلهم في النار لكل
 واحدة من تلك الفرق في النار لا اجزاء لكل واحدة منها بل على رواية
 كلهم واما على رواية كلهم فالضرب راجع الى الفرق او الفرقة فهو مضاف
 الى الجمع المعرف او المفرد المنكر وكلاهما العموم **قوله** فان المؤمنين اه
 يعني ان المؤمنين في الفرق الضالة اذا لم يكن افتراقهم وابتدعهم تقفيا
 الى الكفر لا يخلدون في النار فان الاجتماع منعقد على ان اجزاء الايمان دخول
 الجنة والخوارج القائلون بخلود مرتكب الصغيرة والكبيرة في النار

يتعلق بكلمة كل

التعلق بالفعل غير متناهية بالقوة هذا عند النافين للتكوين واما عند القائلين
 به فتعلق الارادة اذلية وتعلقات التكوين حادثة غير متناهية بالقوة
 هكذا ينبغي ان يفهم هذا المقام **قوله** بل لا نسبة اه لا معنى لهذا الاخر **قوله**
 وله زيادة والنقصان اه الظاهر ان يقول لانه الفضال لما يشاء واما قوله ما شاء
 الله كان وما لم يشاء لم يكن فلا يفيد هذا الخط **قوله** لا يذكر ولا يؤتى اي لا يوصف
 بالذكورة والانوثة **قوله** ما امرهم في الماضي اي الماضي عن وقت النزول ويؤثرون
 في الاستقبال واما قوله لا يعصون الله ما امرهم ويفعلون فملاستمر
قوله واما ما صمد عنهم اه لا يخفى ان المفهوم من قوله لا يعصون الله ما امرهم ما
 يؤثرون انهم ستمرون في اطاعة امره تعالى ولا يذكونه ليس في قصة آدم وم امرهم
 بشيء او في انفسهم له انما هو توهم صدور المعصية عنهم نعم في القصة المذكورة توهم
 مخالفة قوله تعالى بل عباد مكرمون لا يسبقونه بالقول وهم بأمره يعملون حيث
 قص فيه عليهم على امره تعالى ونفى عنهم سبقهم بالقول فذكر الاعتراض والجواب بهما
 وجه له نعم يريد الاعتراض بالليس حيث ترك الامور بسجود وكذا ذلك هاروت وماروت
 لا يريد الاعتراض على تقدير ثبوت القصة اذ اركبت فيهما الشهوة فلم يبقيا على صرافة
 الممكنة **قوله** وما اشتراه الا حسن ان يورد قوله وما يقال في انهما مكان اه ان
 لا يلزم الحكم بكون القصة المشهورة غير مقبولة **قوله** ولم يقدر الملاك ان يجوز
 نسبتهما للاسم الاعظم بسبب شوم المعاصي او زرع تأنيدها للاسم الاعظم فمراوا الفاجرة
 لعلها تاتية بعد تقم الاسم **قوله** غير مقبول قال القاضي في تفسيره انه حكى عن اليهود
 ولعله من رموز الاول ولا يخفى حله على ذوي البصائر **قوله** والقان كلام الله تعالى لفظ
 القان وكلام الله مشترك بين النفس واللفظي لان الاول شاع في اللفظي والثاني
 في النفسي ولا ارف القان بكلام الله تعالى لئلا يتوهم الكلام اللفظي ولا يترك
 بلفظ الحديث والتبني على الماد **قوله** لما روى اه الدليل اخص من المدعى الا اذا
 ضم اليه انه واحد عبد عنه بالعربية والسرانية والعبدية والبنوانية **قوله** ولا يتوقف
 الاولى مادركه في شرح قوله فكلم وترى اجمعوا فانه ذكر سابقا **قوله** فجواز ارساله
 اعني ثبوت الارسال بالنسبة اليهم **قوله** بان خلق الله تعالى لا بقوله ارسلتك حتى يتوقف

ويفعلون

تتم

ثبوت الارسل على ثبوت انه متكلم **قوله** ويصير فهمه اه عطف على جواز تقدير ان لتصديقه كما
 اياهم عند الخلق بخلق المعجزة الدالة على صدقهم **قوله** حال تحديهم فيه ان خلق المعجزة ليس
 التحدي بل قبله على انه لا حاجة اليه **قوله** ومنعوه اه لاختفاء ان هذا الترتيب الذي في الـ
 لفاظ ترتيب زمانه لا يمكن تلفظ حرف الا بعد انقضاء حرف قبله وان زانه قانه وصفه خارجة
 عن الزمان فيس ان الالفاظ المترتبة المتعاقبة قد ينفذ في ان يقول به عاقل فزادهم بترتيبها غير الترتيب
 الزمان المستلزم للتعاقب فهو ترتيب في ذاته متساوي هذا الترتيب الزمان فيكون فذههم
 قدم الكلمات القديمة بذاته تعاقب غير ترتيب زمانه يستلزم الحروف فذههم ما هو سيجي في في
 المصر لكن المشهور المذكور في الكتب ما ذكره الثاني **قوله** وقيل اه فهم منفقون بالاشارة في
 اثبات الكلام النفسي وقدم وحديث اللفظي الا انهم تأدبوا عنه اطلاق الى دلالة
قوله وان معنى كونه اه فيه ان المتكلم في العرف واللفظ في انتصف بالتكلم والتكلم معناه
 خلق الحروف والالفاظ فان الالفاظ المتكلم انما يخلق الحروف والالفاظ في الهواء
 المتموج في الخياج والجواب انما يطلق المتكلم عليه باعتبار قيام الكلام به لا باعتبار ايجاد
 بدليل انه لا وجوده في غيره لم يصح اطلاق المتكلم عليه في العرف واللفظ وقيام الحروف المتكلم
 قيامها بالخيال التي هي اجزاء منه ولذا عرفوا الحروف بان صوتها يعتمد على الخياج وكونها حاصلة
 في تموج الهواء في الخياج لا يتاخر في قيامها بالخيال في **قوله** فبدر **قوله** معنى واحد بسيط اي لا تعد
 فيه ولا جزاء **قوله** كعدم تكثير اه لان الخياج يصح يفهم عن المعنى الحقيقي بلا تأويل فيقال
 زيد ليس بالبد فيصح ان يقال ما بين دفعه المصحف ليس كلام الله تعالى في عزته وويل انما الخياج
 الا التأويل اطلاقه عليه لان الخياج **قوله** يتاخر الى القرينة والتأويل وكذا التقدير في اللسان
 الثاني والثالث **قوله** على المعنى الثاني اي ما يقوم بغيره لفظا كان او معنى **قوله** شاملا
 لهما شمول الكل لا افراده فيكون كل منهما كلاما حقيقة لا شمول الكل لاجزاء **قوله**
 والادلة اه في الاجماع على كون المؤلف في الحروف كلام الله تعالى وفي الايات الدالة
 على كونه ذكر اعيان ومنزلا ومفصلا بالايات والصور في كونه مفروا وحفوظا في القلوب
 وقابلا للنسخ وغير ذلك **قوله** بحسب عملها اه وبهذا ايندفع التعارض بين
 القياس ويحصل الجمع بين نتيجتهما بانه كلامه تعالى قد ينفذ به انه وحده بتاثير صفاته
قوله بعض المتأخرين وهو السيد الشريف اختاره في شرحه المواقف **قوله** وبعضهم

ظاهر وهو انه كيف لا يتحقق الشيء اعني الايمان باستغفار ركنه اعني العمل وكيف يدخل الجنة
 فلم يتصف بالايمان وجوابه ان الايمان يطلق على ما هو الاصل والاساس في دخول الجنة
 وهو التصديق وهذه اوجع الاقرار وعلى ما هو الكامل المنجي بلا خلاف وهو التصديق مع
 الاقرار والعمل على شديده بقوله تعالى اما المؤمنون الذين اذا ذكر الله وجلت قلوبهم
 الى توبته او شكهم المؤمنون حقاً وموضع الخلاف ان مطلق الاسم للاول والثاني
 انتهى ويظهر بما ذكرناه ان ما اشار اليه من موضوع للقدر المشترك عند السلف وهو
 مذهب سلف اهل الظاهر بعض سلف كابن مجاهد وجميع احمد بن حنبل كما في شرح اهل وفق
 وشرح ابي حنيفة **قوله** للقدر المشترك اهل القدر المشترك وبين المجموع هو السابق فيكون
 المقيد بها السابق سواء كان معه اغصان اولاً فلا يكون الاغصان اخراً ولها اصلاً **قوله** وقوله
 الاثنان المعين كذا ينبغي ان لا يفتقر في زيد قدر المشترك بين زيد بدون الشرع وانظر وايدري بين
 المجموع وفيه انه يلزم ان لا يكون يدعيه لان العلم ما وضع شيئاً بعينه واذا كان موضوعاً للمنتزك
 يكون كلياً فالصواب ان لا يفتقر في وضعه البدن الذي يتعلق به الروح ويبقى ببقائه وليس شيئاً
 ثم ان كذا ذات ما فلا يتناولها بل هي مكملة له فاذا كانت شيئاً من ذاتها كما في بقية ذات زيد **قوله**
 محسنة له اي مكملة للايمان وفي بعض النسخ متقنة لراي محسنة له وهو المذهب عند المتكلمين من
 الاشاعرة واما ترتيبه كما مر منقذ لا غير استقامة الاسلاية **قوله** ولا محالة اهل فيه بحث لان الشيء
 ذكر سابقاً للقدر المشترك بين التصديق فقط وبينه وبين الاحمال فيكون اطلاقه على الاعمال
 على الاصح الا الثاني ايضا مجاز اولان الايمان على هذا الاحوال حقيقة في التصديق فقط اوجع الاقرار و
 الاعمال صفات مكملة له وعلى الاحوال الثاني داخل في حقيقة زيد لا ايمان بزبانهها ويقصد باستقامتها
قوله بالكلية اي لا يكون جزء حقيقة ولا عرفياً ولا مكملاً له ولا يخفى انه ليس بهذا الاحوال ذكر في الكتب
 وليس مذهب احد ان الاعمال بالكلية له والقول بان لا يضر مع الايمان معصية كما لا يضر مع الكفر
 طاعة كاذب اليه المرجية لا يقتضي ان يكون الاعمال ضاربة عنه بالكلية فانها بعيدة رتبة الدرجات **قوله**
 وهو مذهب الخوارج لم يوجد هذا في كتبهم في الكتب اتمته قوله فان استظهر في الكتب ان الخوارج قاطبة
 تاملون بكون العمل جزءاً مقفلاً للايمان كالمعترية والوقوف باعتبار دخول تارك العمل في الكفر
 وعدم الدخول فيه **قوله** ان الاسلام في الاجاز ان الايمان في اللغة التصديق والاسلام
 التسليم والاستسلام بالاذعان والالتقاء وترك التمرد والعناد والتصديق عمدة القلب

ورما التسليم فانه عام في القلب واللسان والجوارح بوجها للغة اذا الاسلام عم والايان
افضل فاذا كل تصديق تسليم وليس كل تسليم تصديقا وفي الشرح ورد اطلاقها على
الترادف والتوارد نحو قوله تعالى فافضنا من كان منها من المؤمنين فافضنا فيها عند
بيتهم المسلمين ولم يكن بالاتفاق الا بآية واحدة وورد اطلاقها على الاختلاف
ايضا نحو قوله تعالى فافضنا من كان منها من المؤمنين فافضنا فيها عند
الاستدلال بالآية والجوارح في حديث جابر بن عبد الله سألته عن الايمان فقال الايمان ان تؤمن
بالله وملائكته وكتبه ورسمه وقرآنه فقال ما الاسلام فقال هو الحلال المحرم وورد على التفاضل
ايضا نحو قوله تعالى من سئل عن الاعمال افضل فقال الاسلام فقيل اي الاسلام افضل
فقال لا ايمان انتهى فمأذره الشان الاسلام يطلق على الانقياد ظاهرا وباطنا لا يفتقر
باشهاد بين لا يصح لغة ولا شرعا فانه في اللغة والشرع الانقياد مطلقا سواء كان بقلب
او باللسان او بالجوارح الا ان متعلقه في الشرع خاص وهو ما جاء به النبي صلى الله عليه وسلم في الشرع
بان يكون مقرا بالآية وعاملا بالجوارح ولا يكون مصدقا بقلبه **وهو** واما الاسلام اه
ان اراد بالتحقيق الكامل فالايان الكامل ايضا لا يفتقر الى الاسلام لان كل واحد
عبارة عن التصديق والاقار والعمل وان اراد به ما يكون اسلاما عند الله فرب
عليه النجاة وهو عدم الخلود في النار فهو متحقق بمجرد التصديق كما ان الايمان الحقيقي
عند الله فلا يفتقر احدهما عن الآخر وهو المبدأ من قولهم ان الايمان والاسلام
واحد **قوله** ولو فسره هذا على تقدير ان يكون الحقبة القلبية الحاصلة لبعض
الكفار المعاندين واخلا في التصديق المنطقي الذي هو احد قسمي العلم ولم يكن
تكفيرهم لكونهم موسومين بعلامه الكفر وهو الانكار اللساني واما على ما ذهب
اليه المحققون الفقهاء في من انهما واحد في الشهور ولذا قال في التهذيب العلم
كان ادعانا للنسبة فتصديق والا فصور قال الشافعي في حاشية سائر ما كان متعلقه
المفردة او النسبة التقييدية او النسبة النامة النجسية لكن لا يلزم الايمان فلا
حاجة الى اعتبار قدرته نعم انه لا بد من تحصيل بالاختيار لكونه مكلفا فمن وقع
نظره على المعجزة وحصل في قلبه مشيئة الصدق الى التصديق الى الشك لا بد من تحصيله
من اختيار وان شئت زيادة تفصيل فارجع الى صوابنا على ما لمعنا في نسبه

قوله قد عذب بعض المتأخرين أي المعنى نظام الدين المغوري الذي عذبه صدر
 الشريعة بأنه زاد في الأيمان ركنًا آخر سوى التصديق **قوله** والآخر بأن يفسره للآخرين
 زيادة ركن آخر ويضلل الكفار العقادي في التصور كما أوحى بهم بكفره لكون عقاده
 التي على عقيدة التكذيب **قوله** وإن لم يجب المحبة بنا وعلما أن كلامهم يوم التصديق
 مقولة الفعل وليس كذلك فائدة لسر الأيمان للنسبة لكن مقصوده أنه لا بد
 من تحصيل بطريق الاضمار والجرم إذا قطعه والخبر المفصل لأن محل القطع **قوله** ولا يكفر
 شرع الحافضة لا تكفروا أهل القبلة أي لا تشاغلهم معاملة الكفار كالخراج
 والجزية ونحو ذلك مما ذكرنا في أحكام امرئين **قوله** وهم الذين اه وقال بعضهم هم
 الذين صلوا صلواتنا واستقبلوا قبلتنا واكلموا بجهنم **قوله** لأن العقاد قد يظهرون
 كما قال الفلاسفة من أنه تعالى قادر بمعنى التمكن من الفعل والذكر نظر إلى ذاته
 إلا أنه تعالى بالنظام الاكبر اوجب الفعل كنه حار الذكر مستغفروا عنهم قادر ويجب
 ليس بجمع منه الفعل والذكر **قوله** فملا كان أو تركا الصواب ذكره بيقين بما فيه
 لأنه بيان لما **قوله** لا يكفرون مع قديمه بأن العبد خالق لأفعاله ويخضعون قوله
 تعالى فمن خلق كمن لا يخلق بخلق الاجسام والمجده **قوله** لأنهم تركوه أي غا
 نفوه خلقه لافعال العباد لأن تغذيتهم واثباتهم على فقال لم يفعلوه ظلم وتبجح
 لا يلبق بالحكمة فهم وقفوا فيها وقفوا تشبههم ذاته تعالى لا يلبق بعبادته
قوله المتكبرون بحمة الخيرة الخ حيث ثبت بنص الكتاب لا بالاجماع ولذا قال بحمة الشيع
 الذين لا يقولون بحجة الاجماع **قوله** لا بد من استقياده المذكور في شرع العقائد للمحقق
 التفات إلى أن الاستحالة المعصية إذا ثبت كونها معصية بدليل قطعي من الكتاب والسنة
 كقوله لا تقاوا وإذا شبهها بالاجماع ففيه خلاف وفي التلويح وأما الحكم الشرعي
 المجمع عليه فإن كان إجماع ظاهرا فلا يكفر جاحده اتفاقا وإن كان مضمنا
 ففيه خلاف فقيل يكفر وقيل لا يكفر والحق أن كلا العبادات الخمس مما علم كونه
 من الدين يكفر جاحده اتفاقا وإنما الخلاف في غيره فهذا التقيد غير دقيق فنيا
 تقدم **قوله** أي حين إذا اعتد القيد الثاني يجوز استحالة المعصية وأما فنيا تقدم
 لأنه انكار بما علم من الدين عز وجل **قوله** وبدون القيد الثاني أي لو لم يعتبر القيد الثاني

بل انقض على بقية الاول فقط فبقية تفصيل **قوله** لا يكفر بما حده الحكم المجمع عليه وان كان
الاجماع مستندا الى دليل ظني وكذا اذا كان مقتضى قطعي ولم يشترط ذلك الحكم بحيث
يكون من ضروريات الدين فبقية الحكم المجمع عليه وان كان مقتضى قطعي واشترطت صراحة
من ضروريات هذه القنونه يدخل فيها تقدم كونه انكار ما هو من ضروريات الدين
ممكن قال في شرح المواقف لان الاجماع اذا كان قطعي فبقية ضمني وهو موافق لما نقلت
من التلويح **قوله** وانما وصيها في بعض النسخ والقارصون فهو مجتهد مستأنف
ليسان ان هذه الفرقة وان كان غير ما ذكر لكنهم كانوا من ومشتاة عن قوله
فان القائل به مبتدع وليس بكافر **قوله** بقية ما ذكرى بقية ما يجب تكفيرهم **قوله** فان
قلت انه في المواقف فاما معناه فان القائل به مبتدع غير كاف وللحقها وفي معاملة
ضدق هو خارج عن مقتضى هذا انتهى فلم ان طريقة الفقهاء غير طريقة المتكلمين
لان للفقهاء وسلكوا الطريق الاصولي كيلا يقع اسم في رتبة احتمال الكفر
والمكشور اقضوا الطريق الاسم حيث لا ينبغي الكفر الى احد **قوله** قلت انه فيه
ان لزوم الكفر ليس بكفر بل انما لان يكون اللزوم ظاهرا فهو بمنزلة الالتزام
الالتزام **قوله** في اللغة الرجوع قال تعالى في تفسيره اصل التوبة الرجوع فاذا وصف به
العبد كان رجوعا في المعصية واذا وصف به العباد سرها او يذهب الرجوع في العقوبة
الى المفطرة انتهى وهو ظاهر لانه وصف التوب بالرجوع في قوله انه هو التوب
الرجوع **قوله** اي رجوعه قال تعالى في تفسيره ثم تاب عليهم بالقول والرحمة مرة بعد
اخرى بالتوفيق للتوبة ليتوبوا او انزل قبول توبتهم ليعودوا من جهة التوب او رجوع
بقلبهم بالقبول والرحمة مرة بعد اخرى ليستجوا على توبتهم وما ذكره الشيخ
يستدرك تكرار ذكر الرجوع بعد التوب في قوله تعالى انه هو التوب الرجوع **قوله** بل يلزم
الصواب الواو اذ لا معنى للتوفي او الاخراب **قوله** وفي الاخير تأمل اي في عدم
الوجوب في صورة الشك تأمل لان الامر بالمعروف والنهي عن المنكر واجب ومقتضى
ومقتضى انما هو مانع وانظر عدم تحقق مانع في صورة الشك من الكتاب
بعون الله عند الوهاب بيد المحضير الفقير المعترف بالجهل
والانقضاء الحاصل بهرام بن عثمان بن مودى

مطهر يكون لزوم الكفر انما لا يفر

سنة بدر سنة ١٢١٥
مدار الخلافة
١٢١٥
١١